جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥١٣)

التجارة الخارجية بين مصر ، والدول العربية
فى مجال السـلع الزراعيـة

إعـداد

د / عبد القادر ديـاب
د / بركـات الفـرا

فبراير ١٩٩٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــــات

الموضـــــوع		الصفحـــة
١ ـ مقدمـــــه		
٢ ـ الفصل الاول	: التنظيمات والسياسات العربية فى مجال التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى	١
	١ ـ الاتفاقيات التى تمت فى نطاق الجامعة العربية	١
	٢ ـ الاتفاقيات خارج اطار الجامعة العربية	١٤
	٣ ـ النظم والسياسات المصرية فى مجال التجارة الخارجية	٢٢
٣ ـ الفصل الثانى	: انتاج الدول العربية من المحاصيل الزراعية	٣٣
	١ ـ تمهيـــــد	٣٣
	٢ ـ الرقعة الزراعية فى الدول العربية	٣٣
	٣ ـ استغلال الرقعة الزراعية العربية	٣٥
	٤ ـ الانتاج من المحاصيل الزراعية	٤٧
	ـ انتاج الحبـــــوب	٤٧
	ـ الانتاج من البقوليات	٥١
	ـ انتاج المحاصيل الدرنية	٥٤
	ـ انتاج البذور الزيتيـــة	٥٥
	ـ انتاج الخضـــروات	٥٩
	ـ انتاج الفاكهـــــة	٦٢
	ـ انتاج اللحوم والأسماك	٦٤

" تابـــع المحتويـــات "

الموضـــــوع	الصفحـة
٤ ـ الفصل الثالث : استهلاك الدول العربية من المحاصيل الزراعية	٦٩
١ ـ تمهيـــــد	٦٩
٢ ـ الاستهلاك الكلى من المحاصيل الزراعية	٦٩
ـ الاستهلاك الكلى من الحبوب	٦٩
ـ الاستهلاك الكلى من البقوليات	٧٤
ـ الاستهلاك الكلى من المحاصيل الدرنية	٧٦
ـ الاستهلاك الكلى من البذور الزيتية	٧٦
ـ الاستهلاك الكلى من الخضروات	٨٠
ـ الاستهلاك الكلى من الفاكهة	٨٣
ـ الاستهلاك الكلى من اللحوم والأسماك	٨٥
٣ ـ نسب الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من المحاصيل الزراعيـــــة	٨٦
ـ الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من الحبوب	٨٨
ـ الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من البقوليات	٩١
ـ الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الدرنيـــــة	٩٤
ـ الاكتفاء الذاتى فى البذور الزيتيـــــة	٩٥
ـ الاكتفاء الذاتى فى الخضروات	٩٩
ـ الاكتفاء الذاتى فى الفاكهـــة	١٠٥
ـ الاكتفاء الذاتى فى اللحوم والأسماك	١٠٩

" تابع المحتويـــــات "

الموضـــــوع		الصفحـــة
٥ ـ الفصل الرابـع	: الصادرات والواردات العربية من المحاصيل الزراعية	١١٣
	١ ـ تمهيـــــد	١١٣
	٢ ـ الصادرات والواردات من الأرز	١١٤
	٣ ـ الصادرات والواردات من البقوليات	١١٦
	٤ ـ الصادرات والواردات من الدرنيات	١٢٢
	٥ ـ الصادرات والواردات من البذور الزيتية	١٢٦
	٦ ـ الصادرات والواردات من الخضروات	١٣٠
	٧ ـ الصادرات والواردات من الفاكهـــة	١٤٢
	٨ ـ الصادرات والواردات من اللحوم والأسماك	١٥٣
٦ ـ الفصل الخامس	: الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية الى ومن الأسواق العربية	١٥٨
	١ ـ تمهيـــــد	١٥٨
	٢ ـ الصادرات المصرية من السلع الزراعية الى الاسواق العربية .	١٥٨
	٣ ـ الواردات المصرية من السلع الزراعية من الاسواق العربية .	١٧٨
٧ ـ موجـــــز		١٩٢
٨ ـ ملاحـــــق		٢١٧
٩ ـ مراجـــــع		

" مقدمـــــة "

تعد قضية تنمية الصادرات المصرية من أهم القضايا التى تشتمل عليها السياسات الاقتصادية فى الوقت المعاصر ، بهدف زيادة موارد المجتمع من العملة الأجنبية أمام مشكلة تزايد العجز فى الميزان التجارى ، ومن ثم فى ميزان المدفوعات المصرية . ويعد زيادة الصادرات الزراعية ، وخاصة من السلع التصديرية غير التقليدية منها من المحاور الأساسية التى يدور البحث حولها فى هذا المجال خاصة بعد النجاح النسبى لسياسة التجارة الخارجية فى السنوات الماضية فى تنويع الصادرات الزراعية ، ونظرا لكون الصادرات الزراعية مازالت تمثل نسبة جوهرية فى الصادرات المصرية . وذلك فضلا عن ما تشير اليه الاحتمالات المستقبلية للتنمية الزراعية من توقعات لزيادة الانتاج من المحاصيل التصديرية غير التقليدية الى مستويات تسمح بزيادة الصادرات منها وبمعدلات كبيرة .

هذا واذا كان تصدير الحاصلات الزراعية خاصة التقليدية منها يقوم على مبدأ تصدير الفائض من المحاصيل التصديرية بعد تغطية احتياجات السوق المحلى منها ، كما يقابل فى نفس الوقت بمحدودية الأنتاج من المحاصيل التصديرية التقليدية ، مع تزايد الأحتياجات المحلية منها ثم تناقص الفائض المتاح للتصدير ، الا أن ذلك قد لا يكون هو الوضع الصحيح بالنسبة للصادرات من المحاصيل التصديرية غير التقليدية ، خاصة وأن الاحتمالات القائمة والمستقبلية لزيادة الأنتاج منها تشير الى الاحتمالات الكبيرة لامكانية تحقيق فائض كبير نسبيا منها من أجل التصدير ، وهو ما قد يتطلب بدوره ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية لتصدير الفائض منها مع وجود السياسات المساعدة على تحقيق هذا الهدف .

واذا كانت الصادرات الزراعية المصرية تصل اليوم الى كثير من الأسواق الأوربية وغيرها ، الا أنها تواجه حاليا ببعض المشكلات والصعاب أمام محاولات زيادة الصادرات

منها الى هذه الأسواق ، والتى يتوقع مع أن تزداد حدتها مع دخول بلدان هذه الأسواق فى التكتلات والتنظيمات الاقتصادية المشاهدة اليوم ، وهو ما يستوجب النظر الى الاسواق العربية لزيادة الصادرات الزراعية المصرية اليها فى أطار التعاون والتكتلات الاقتصادية العربية التى بدأت فى التكوين فى الوقت المعاصر ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للواردات المصرية من السلع الزراعية .

هذا واذا كانت الأوضاع الاقتصادية للدول العربية فى مجملها تشير الى أنها من الدول المستوردة للسلع الزراعية خاصة الغذائية منها ، الا أن ذلك لاينفى وجود بعض الدول التى تتميز بوجود فائض من بعض السلع الزراعية من أجل التصدير ، على حين يوجد عجز منها فى البعض الآخر من الدول العربية مما يسمح بقيام وتنمية التبادل التجارى فيما بينها .

ولهذا فان الدراسة الحالية تستهدف التعرف على الطاقات التصديرية والاستيرادية للأسواق العربية المختلفة فى السلع الزراعية ، وذلك من خلال التعرف على اتجاهات الانتاج المحلى ، والاحتياجات المحلية منها فى كل من هذه الأسواق ثم دراسة اتجاهات التبادل التجارى بين مصر ، والدول العربية فى السلع الزراعية خلال السنوات الماضية بغرض التعرف على درجة تمثل الصادرات الزراعية المصرية فى الواردات العربية منها وتطورها للكشف عن الأسواق التى يمكن زيادة الصادرات الزراعية اليها وطاقتها الاستيعابية ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للواردات الزراعية المصرية من الدول العربية ، ثم التوصيات بشأن السياسات والأدوات المقترحة لتنمية التبادل التجارية بين مصر ، والدول العربية فى مجال السلع الزراعية .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد قسمت الدراسة الحالية الى خمسة فصول ، يتناول الفصل الاول منها التعريف بالسياسات والتنظيمات العربية فى مجال دعم التعاون الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، على حين يتناول الفصل الثانى منها التعريف بالقطاعات الزراعية العربية المختلفة وطاقتها الانتاجية من السلع الزراعية المختلفة من خلال التعريف بحجم الموارد الأرضية الزراعية المتاحة والمستغلة فى كل منها وأنماط واتجاهات استغلالها والانتاج الكلى من السلع الزراعية المختلفة بها . أما الفصل الثالث فيتناول التعريف بحجم وتطور الاستهلاك الكلى من السلع الزراعية المختلفة فى كل من الأسواق العربية المختلفة ، ودرجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية فى كل منها ، بينما يتناول الفصل الرابع التعريف بحجم وتطور صادرات وواردات الأسواق العربية المختلفة من السلع الزراعية ، على حين يتناول الفصل الاخير التعريف باتجاهات التبادل التجارى بين مصر ، والأسواق العربية المختلفة فى مجال السلع الزراعية ، والاهمية النسبية للصادرات المصرية منها الى هذه الاسواق فى الواردات العربية منها ، ثم التوصيات بشأن الوسائل والسياسات التى تهدف الى تنمية الصادرات الزراعية المصرية الى هذه الأسواق .

ولقد أعتمدت الدراسة الحالية على احصاءات الانتاج ، والتبادل التجارى للسلع الزراعية بالدول العربية المختلفة والمتاحة عن الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٥ ، حيث تعذر الحصول على مصادر احصائية لتوفير البيانات والاحصاءات الخاصة بالسنوات التالية لهذه الفترة .

الفصـــل الأول

الفصل الأول

التنظيمات والسياسات العربية فى مجال التجارة الخارجية والتعاون الأقتصادى العربى

مقدمة : عندما أدرك العالم أهمية التعاون الاقتصادى والمزايا التى يحققها سواء على صعيد تقسيم العمل وتطبيق قانون الميزة النسبية فى تخصص الانتاج ، أو ما تتجة السوق كبيرة الحجم من فوائد ، ظهرت الحاجة الى ابرام الاتفاقيات والمعاهدات التى تنظم هذه العملية ، وكان للتجارة الخارجية دور بارز فى هذا المجال على وجه الخصوص ، خاصة وأن للتجارة الخارجية دورها الفعال فى التنمية الاقتصادية ، واخذت نظريات التجارة الدولية مكانها فى ادبيات الاقتصاد الدولى . فظهرت نظرية التجارة فى صورتها الاولى التى تعتمد على الميزة النسبية وتخصص الانتاج ، ثم تطورت فى الفكر الحديث بما سمى بالمدرسة السويدية والتى اعتمدت على فرضين الأول . أختلاف الاسعار النسبية لعناصر الانتاج فى البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف فى درجة وفرة هذه العناصر . والثانى الاختلاف فى دوال الانتاج للسلع المختلفة بين الدول (١)

وكانت الدول العربية معركة لاهمية التعاون الاقتصادى فيما بينها ، وعقدت اتفاقيات متعددة كان منها اتفاقيات ثنائية واخرى جماعية ، ومن ابرز الاتفاقيات فى مجال التجارة الخارجية ، اتفاقيات اربعة تمت فى اطار الجامعة العربية ، وتمت اتفاقيات خارج نطاق الجامعة نورد اهمها جميعا فى الآتى :

١ ـ الاتفاقيات التى تمت فى نطاق الجامعة العربية :

١٠١ ـ الاتفاقية الاولى : " اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية " .

(١) عبد الرحمن يسرى أحمد ، دكتور ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٧٤ ص ٧٣ .

تعتبر هذه الاتفاقية اول اتفاقية جماعية للتعاون الاقتصادى العربى وتنظيم التجارة البينة للدول العربية • جرى توقيع هذه الاتفاقية فى ١٩٥٣/٩/٧ وصادق عليها سبعه دول هى لبنان ، مصر ، السعودية ، سوريا ، الاردن ، العراق والكويت •

أ ـ أهم بنود الاتفاقية :ـ

١ ـ اعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وخفضها على سلع اخرى فى نطاق الدول العربية وفق الاسس التالية :

أ ـ فقد أعفيت بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية •

ب ـ معاملة بعض المنتجات الصناعية العربية ، معاملة تفضيلية • بحيث تخضع لتعريفه جمركية مخفضه بنسبه ٢٥٪ عن التعريفه العاديه ، ويشترط شهادة المنشأ أن تكون عربيه •

٢ ـ عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعيه المنتجه فى البلدان العربية الى رسوم داخليه تفوق الرسوم المفروضه على المنتجات المحليه المماثلة ، وذلك منعا للجوء احد الدول لرفع الرسوم والضرائب المحليه على المنتجات المستوردة من احد الدول الاعضاء •

٣ ـ لا تخضع للاحكام السابقه المنتجات المحتكره من قبل احد الحكومات •

٤ ـ لم تقيد الاتفاقية الدول الاعضاء من منع استيراد وتصدير بعض السلع فيما بينها • اى لو منعت دوله استيراد سلعه من دوله عضو يسرى ذلك على كافة الدول الاعضاء •

٥ - لم تنص الاتفاقية على الغاء نظام اجازات الاستيراد والتصدير فى التجارة بين البلدان الاطراف اذا كانت كلها او بعضها تطبق هذا النظام ولكنها حرصت على المعامله التفضيلية فى هذا المجال .

٦ - تسهيل حركة الترانزيت عبر البلاد الاطراف بجميع وسائل النقل ، وفقا للأنظمة المرعيه والقواعد الجمركية فى البلدان التى تمر عبرها تجاره الترانزيت .

هذا ونصت الاتفاقية على ان مدتها سنه ، تجدد تلقائيا ، طالما لم تعلم احد الدول الاعضاء امانه الجامعة العربية بعكس ذلك .

ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن لم تنسحب اى دوله وابقت الاتفاقية البـاب مفتوحا امام باقى الدول التى لم توقع الاتفاقية للا نضمام اليها واذا ارادت ذلك

ب - التعديلات التى ادخلت على الاتفاقية لقد جرى على الاتفاقية اربعه تعديلات وهى :

١ - تم توسيع قاعدة الاعفاءات الجمركية الكامله لمجموعة اضافية من السلع وذلك عام ١٩٥٤ . كذلك الحال بالنسبة للسلع الخاضعة للاعفاء الجمركى بنسبة ٢٥٪ .

٢ - ادخل تعديل اخر عام ١٩٥٦ . تضمن اضافة بعض المنتجات لجداول الاعفاء الجمركى ، واضيف جدول آخر يسرى على السلع الوارده فيه خفض جمركى بنسبة ٢٠٪ .

وصادق على التعديلين كافة الدول الاعضاء .

٣ - أدخل تعديل ثالث عام ١٩٥٧ حيث أضيف سلع جديدة صناعية الى الجدول المستحدث ٤ من الاتفاقية .

٤ — اما التعديل الرابع فقد كان عام ١٩٥٩ حيث نص على ان تعفى المنتجات المدرجه في جدول (أ) " السلع الزراعية الخاضعة للاعفاء الجمركي الكامل " تعفى من رسوم التصدير وليس من رسوم الاستيراد فقط شريطه الابعاد تصديرها ، وارتفعت نسبه الخفض الجمركي على السلع الصناعية من ٢٥٪ الى ٣٥٪ (السلع المدرجه في الجدول (ب) ٢٥٫٠٪ للسلع المدرجه في الجدول ج .

٢٠١ — الاتفاقية الثانية : تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية (سنه ١٩٥٣)

تتكون هذه الاتفاقية من شقين احدهما خاص بمدفوعات المعاملات الجارية وهومكمل للاتفاقية الاولى ، وهو ما يهمنا هنا ، والشق الآخر خاص بحركة رؤوس الأموال بين البلدان العربية ، وهذا لايهمنا في الوقت الراهن .

ولقد وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ وصادق عليها سته بلدان عربيه هي : لبنان ، الاردن ، مصر ، سوريا ، السعوديه والعراق .

وجوهر هذه الاتفاقية ينص على أ — تسهيل تمويل مدفوعات المعاملات الجارية بين البلدان الاعضاء ب — منح هذه المدفوعات اقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية .

الا أن الاتفاقية لم تتعرض الى الرقابة على الصرف والتمويل الخارجي الذى تطبقه بعض الدول ويمثل سياسه في تعاملها الخارجي ، وهذا من شأنه ان يؤثر سلبا على عمليات التبادل التجارى .

ومع ذلك فقد حاولت الاتفاقية ان تجد مخرجا لاحد المشكلات الرئيسية التى قد تظهر اثناء التعامل التجارى من جراء الرقابة على الصرف وتحويل النقد الاجنبى ، وهى المتمثلة : ماذا لو حدث ان دولة لم تستطع تسديد مدفوعاتها الى دولة اخرى بالعملة التى ترغبها او تقبلها تلك الدولة . فقد اوصت الاتفاقية انه فى هذه الحاله يجب الا يترتب على هذا الوضع تجميد حسابات دائنة للبلد الاول فى مواجهة البلد الثانى (الذى سترد له المدفوعات) . حيث يمكن استخدام الحسابات الدائنة فى تسوية المدفوعات الجارية التى تكون على الدوله الاولى للثانيه .

بعض الملاحظات على بنود الاتفاقيتين السابقتين :ـ

ان تفحص بنود الاتفاقيتين السابقتين من شأنه ان يجعلنا التحفظ على بعض الجوانب ، خاصة اذا كان الهدف الاساسى لهتين الاتفاقيتين هو تنشيط التبادل التجارى بين الدول الأعضاء .

١ ـ اذا كان يجوز القول أن ازاله الرسوم الجمركية او خفضها يشجع حركة التبادل التجارى ، فان هذا مشروط اساسا بامكانية حدوث ذلك التبادل التجارى ، اى هناك دول لديها فائض يصدر ، ودول أعضاء تستورد ذلك الفائض . فالدول الموقعه على الاتفاقية باستثناء الكويت والسعودية هى دول زراعية تنتج تقريبا نفس المنتجات ، وهوامش الفائض فى منتجاتها محدود ، وكذلك الحاجه الى ذلك الفائض محدوده أيضا ، اما بالنسبة للسلع الصناعية فجميعها تستورد ها ولايوجد لديها فائض . من هنا فقد عالجت الاتفاقية جانب هام واغفلت جانب لايقل اهمية وهو هيكل اقتصاديات الدول الاطراف فى الاتفاقية . ان حركة التجارة النشطه يتولد عنها زيادة فى الانتاج وتمركز فيه لصالح الدولة ذات الميزه النسبية والاستمرار فى ذلك يخلق حركة دائرية فى الاقتصاد تدفع الجهود التنمويه للامام ، ولكن

الحال فى الدول العربية ليس كذلك ، فالخلل فى هياكلها الاقتصادية متفش ، ولم تأخذ الاتفاقية ذلك فى الحسبان .

٢ — قد تدفع مثل هذه الاتفاقية الى تحول التجاره وليس خلقها ، بمعنى ان المقصود من هذه الاتفاقيات ، هو الاندفاع نحو الانتاج الكبير المنخفض التكاليف وايضاح الجوده القادر على المنافسه ، ولكن عندما تكون هناك سياسات حمائية شديده متمثله فى رسوم جمركية مرتفعة على الواردات فعند ازالة هذه الرسوم يحدث عملية تحول فى عملية الاستيراد من الدول (أ) مثلا ذات الميزه النسبية فى الانتاج ، التى تطبق ضدها تلك السياسة الحمائية ، الى صالح الدوله (ب) ذات الميزه النسبية الاقل والتى ازيلت من امامها عقبات الرسوم الجمركية العاليه على الواردات ، وهنا تحدث عملية تحول فى التجارة من الدوله (أ) الى الدوله (ب) ، ولم تخلق تجارة نتيجه للتخصص وتقسيم العمل ، وهذا الأمر يكون ضارا بالاقتصاديات العالمية والمحليه . فالهدف الاساسى هو خلق التجارة Creat وليس تحول التجاره Divertion .

٣ — ظلت هناك قيود على بعض السلع ، وهناك سلع اخرى لم ترفع عنها القيود والرسوم الجمركية الا بنسب ضئيلة ، وهذا الوضع من شأنه ان يقيد عمليه التجارة . ولا يجعل الحركة فى حرية ويسر وبالتالى يعرقل تحقيق الهدف المنشود ، وحتى بافتراض ان الأمر يقتضى ذلك مرحليا ، فلم تحدد الاتفاقية برنامجا زمنيا للخفض فى الرسوم الجمركيه على السلع والخدمات بحيث فى نهاية هذا البرنامج تصل الى مرحلة التحرير الكامل وازاله كافة القيود على حركة التجارة بين الاقطار الاعضاء .

٤ — ان عدم معالجة تسوية الحسابات الجاريه ، وفائض التجارة الذى قد يحدث لدى احد الدول الاطراف لدى دولة اخرى او اكثر ، من شأنه ان يجعل المصدرين والمستوردين متحفظين فى عملياتهم التجارية .